

بحار الأنوار

[255] اشتملت على أدلة مجملة من تأمل فيها يحصل له القطع بالمقصود، ألا ترى إلى قولهم عليهم السلام في مواضع (لو كان الكلام قديما لكان إلها ثانياً) وقولهم (وكيف يكون خالقا لمن لم يزل معه) إشارة إلى أن الجعل لا يتصور للقديم، لأن تأثير العلة إما إفادة أصل الوجود وإما إفادة بقاء الوجود واستمرار الجعل الأول، و الأول هي العلة الموجدة، والثاني هي المبقية، والموجود الدائمي محال أن تكون له علة موجدة كما تحكم به الفطرة السليمة، سواء كان بالاختيار أو بالاجاب لكن الأول أوضح وأظهر. ومما ينبه عليه أن في الحوادث المشاهدة في الآن الأول تأثير العلة هو إفادة أصل الوجود، وفي كل آن بعده من آتات زمان الوجود تأثير العلة هو إبقاء الوجود واستمرار الجعل الأول، فلو كان ممكن دائمي الوجود فكل آن يفرض من آتات زمان وجوده الغير المتناهي في طرف الماضي فهو آن البقاء واستمرار الوجود، ولا يتحقق آن إفادة أصل الوجود، فجميع زمان الوجود هو زمان البقاء، ولا يتحقق آن ولا زمان للايجاد وأصل الوجود قطعاً (1). فنقول في توجيه الملازمة في الخبر الأول: لو كان الكلام الذي هو فعله تعالى قديما دائمي الوجود لزم أن لا يحتاج إلى علة أصلاً، أما الموجدة فلما مر، وأما المبقية فلأنها فرع الموجدة، فلو انتفى الأول انتفى الثاني بطريق أولى، والمستغني عن العلة أصلاً هو الواجب الوجود، فيكون إلها ثانياً وهو خلاف المفروض أيضاً لأن المفروض أنه كلام الواجب وفعله سبحانه. ومثله يجري في الخبر الثاني، ويؤيده ما روى في الكافي وغيره في حديث الفرقة عن الصادق عليه السلام حيث قال للزنديق: ثم يلزمك إن ادعيت اثنين فرقة ما بينهما حتى يكونا اثنين، فصارت الفرقة ثالثاً بينهما قديما معهما. فيلزمك ثلاثة (الخبر) (2) حيث حكم على الفرقة

(1) من الواضح اختصاص هذا البيان بما هو

واقع في طرف الزمان دون نفسه وما هو خارج عنه. (2) الكافي: ج 1، ص 81.